

باسم الشعب التونسي

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 8229 المرفوعة لدى المحكمة الابتدائية
الأستاذ نيابة عن
شخص ممثلها القانوني نائبها الأستاذ
من في
ضد الشركة الوطنية

وبعد الإطلاع على القرار الوقتي الصادر فيها عن المحكمة الابتدائية بتاريخ
11 جويلية 2003 والقاضي بارجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس تنازع
الإختصاص.

وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 20 سبتمبر
2003 والمتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حماد عضوا مقررا للهيئة القضائية واعداد بحث في
الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المؤرخ في 28 سبتمبر 2003 والذي ضمنه
ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996
المنقح بالقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003 والمتعلق بتوزيع
الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية واحداث مجلس لتنازع الإختصاص.

من الوجهة الإجرائية :

حيث تعهد مجلس التنازع بهذا الملف بناء على احالة تمت تطبيقا لأحكام الفصل 7 من
القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 وذلك وفق ما تضمنه قرار الإحالة الذي
جاء بحديثاته ما يلي :

" حيث أنه بالرجوع الى ملف الحكم الابتدائي يتضح أن نائب الشركة القومية قد تمسك صلب أول جواب له عن الدعوى ضمن تقريره المؤرخ في 3 جويلية 2002 بعدم اختصاص محكمة ناحية استنادا الى ان منوبته مؤسسة عمومية وان الأضرار حصلت أثناء رعايتها لمرفق عام هدفه تحقيق مصلحة عامة وتمسك تبعا لذلك بأن النزاع يرجع لأنظار المحكمة الإدارية..."

وحيث رأت محكمة الإحالة أن تقرير نائب المدعى عليه المشار اليه أعلاه يقوم مقام المذكرة المستقلة ..

وحيث وخلافا لما ذهب اليه محكمة الإبتدائية فإن المذكرة المستقلة المنصوص عليها بالفصل 7 من القانون عدد 38 لسنة 1996 يجب أن تكون وفق ما درج عليه فقه قضاء مجلس التنازع مستقلة ومعلقة تقدم الى المحكمة المتعده بالنظر في القضية بعد إطلاع الأطراف الأخرى عليها ولا يقوم التقرير في الرد على عريضة افتتاح الدعوى المشار اليه ضمن حيثيات قرار الإحالة مقام المذكرة المستقلة على معنى الفصل 7 المشار اليه آنفا.

وحيث باتت الإحالة الراهنة في ضوء ما تقدم حرية بعدم القبول.

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس عدم قبول الإحالة .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 21 اكتوبر 2003 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركب من رئيسه السيد المبروك بن موسى الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية المستشارين السادة محمد رؤوف المراكشي وبلقاسم البراح ومنير الصريدي ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حمّاد والحبيب جاء بالله وبحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي.

كاتب الجلسة

جلول العرفاوي

العضو المقرر

محمد فوزي بن حمّاد

الرئيس

المبروك بن موسى